

MrEconomist@outlook.com

رأي

عبد السلام الشطي

## البقاء للأصلح لا الأقدم

يعتمد النظام الشائع في الترقيات الوظيفية الحكومية على فكرة عقيمة، وهي المنصب للأقدم، وهذا أسوأ نظام ترقيات يمكن اتباعه. فرغم أن الأقدم لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال هو دائما الأفضل إلا أن اتباع هذا النظام فيه ميزة واحدة، وهي أنه يوفر عدالة نوعية (كما يرى من يتبعه)، وربما يدعي البعض جهلا أنه يقدر الخبرة، لكن هل فعلا السنوات التي قضاها الموظف تعكس بالضرورة خبرة؟ الواقع أن المدة التي يقضيها الموظف في العمل تعكس فقط «الخبرة»، فالموظف صاحب السنوات الأكثر في العمل هو صاحب الخبرة الأطول وليست الخبرة الأطول فالخبرة مرتبطة بتطوير وظيفي من المؤسسة أو من الشخص نفسه، والشخص الذي يتابع نشرات دورية ويحضر مؤتمرات ودورات مهنية في تخصصه هو صاحب الخبرة الكبرى وإن كانت سنواته في العمل أقل، وليس من الحكمة أن يتم تقدير الخدمة حتى وإن كانت مجرد حضور وانصراف.

وبجانب التطوير الوظيفي الذي اكتسبه الشخص (كخبرة) يأتي أيضا دور المقابلات الشخصية لتولي المناصب، والمقابلات غالبا ما ينظر إليها على أنها بوابة لا تفتحها إلا العلاقات والواسطة، لكن هناك حلول أخرى أبرزها ما تقوم به بعض المؤسسات الأمريكية، حيث يتقدم المؤهلون لتولي المنصب إلى لجنة المقيمين بعد اجتيازهم المتطلبات الأولية (كالشهادة مثلا) ثم تختار اللجنة الأفضل من بين المتقدمين، وتقام بعدها لجنة أخرى من أشخاص مختلفين لتقييم الأشخاص أنفسهم مرة أخرى (لتفادي الوساطة في اللجنة الأولى). وتقوم اللجنة الثانية بتأهيل الأفضل من المتقدمين للمنصب، والأشخاص الذين تتطابق أسماؤهم في اللجنتين يتم اعتمادهم. وأحيانا إذا كانت المناصب الشاغرة كثيرة يتم تشكيل لجنة ثالثة لتقييم الأسماء التي تم تأهيلها من لجنة وتم إسقاطها من لجنة أخرى ومن هؤلاء يتم اختيار الأفضل. طريقة أخرى مختلفة نوعا ما، وهي الطريقة التي تتبعها مؤسسة ماكينزي للاستشارات، وهي مؤسسة عريقة، وهي أن يقوم الموظفون بانتخاب الشخص الذي يرونه الأصلح للمنصب، ومن عيوب هذه الطريقة أن الموظفين لو اختاروا شخصا ما كرئيس لهم فسيصبح من الصعب عليه فصل موظف أو تقليل راتب أو أي اتخاذ أي قرار مؤلم مشابه.

وطرق الترقيات الوظيفية مختلفة وكثيرة إلا أنه من المؤكد أن أكثرها فشلا هو المتبع لدينا وهو نظام البقاء للأقدم.

## أكثر دول العالم جاذبية للأعمال

الدولة	ترتيب 2013	ترتيب 2012
هونغ كونج	01	01
كندا	02	06
امريكا	03	02
سنغافورة	04	08
استراليا	05	06
المانيا	06	05
المملكة المتحدة	07	10
هولندا	08	04
إسبانيا	09	16
السويد	10	12
فرنسا	11	14
اليابان	12	03
كوريا الجنوبية	13	21
فنلندا	14	15
النرويج	15	19
لوكسمبرج	16	24
البرتغال	17	30
سويسرا	18	17
النمرك	19	09
إيرلندا	20	22

أكثر دول العالم جاذبية للأعمال

قدمت وكالة «بلومبرغ» ترتيبها السنوي الثالث الدول جاذبية للأعمال على مستوى العالم جاذبية للأعمال التجارية طبقا لبيانات عام 2013 للاسترشاد بها خلال العام الحالي، وتصدرت هونغ كونغ تلك القائمة للعام الثاني على التوالي بفضل انخفاض تكلفة بدء الأعمال بها.

وقفزت كندا من المرتبة السادسة إلى الثانية وهو ما يعود بشكل كبير إلى قاعدة مستهلكيها التي تقاس من خلال حجم الطبقة المتوسطة، استهلاك الأسر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تراجعته الولايات المتحدة من الترتيب الثاني إلى الثالث مع زيادة تكلفة بدء مشروع تجاري بها نسبة للدول الأخرى.

وتقدم ترتيب دول «بريكس» كثيرا هذا العام، حيث قفزت البرازيل من الترتيب الـ 61 إلى الثامن والثلاثين، وروسيا من الـ 56 إلى المرتبة الـ 44، كما ارتفع ترتيب الهند من المرتبة الرابعة والخمسين العام الماضي إلى الـ 48، ولكن واصلت الصين تراجعها، حيث هبطت إلى المرتبة الثامنة والعشرين هذا العام. واعتمدت «بلومبرغ» على ستة معايير لتحليل 157 دولة حول العالم، وهي: درجة التكامل الاقتصادي، تكلفة تشييد الأعمال التجارية، تكلفة العمالة والمواد، تكلفة نقل البضائع، بعض التكاليف غير الملموسة مثل التضخم، والفساد، صحة قاعدة المستهلكين.

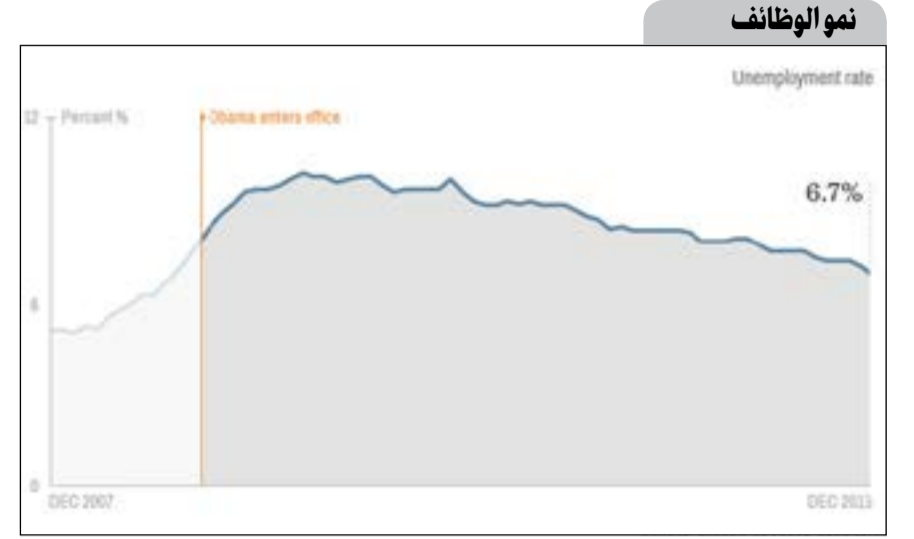
# كيف تغير الاقتصاد الأمريكي منذ تولي «أوباما» الرئاسة؟

عندما تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة عام 2009 كان الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر في العالم ولا يزال يحتل تلك المرتبة إلى اليوم، وقامت «سي إن إن موني» بإلقاء الضوء على كيفية تحسن الاقتصاد الأمريكي في بعض جوانبه وعدم تطوره في البعض الآخر منذ تولي «أوباما» الرئاسة. وفي الرسوم



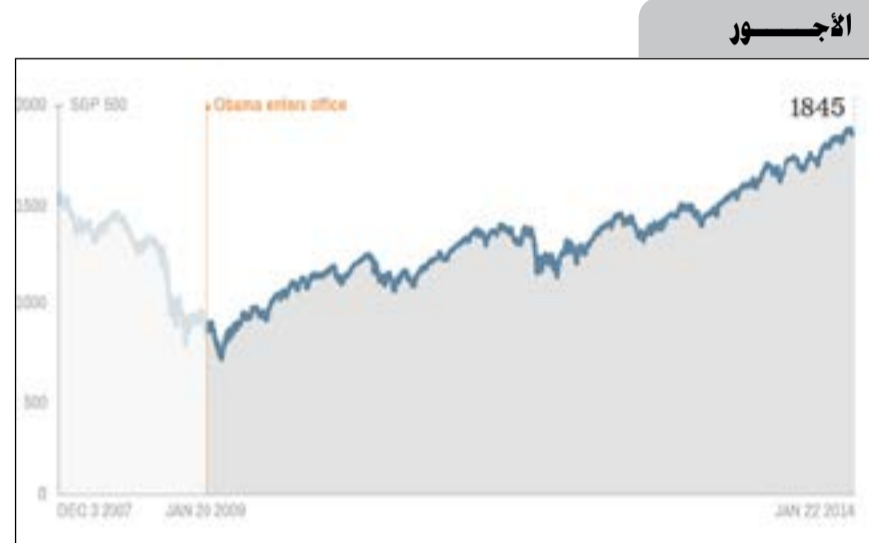
معدل البطالة

ترجع معدل البطالة بشكل ملحوظ منذ بلوغه لذروته عند 10% في أواخر عام 2009.



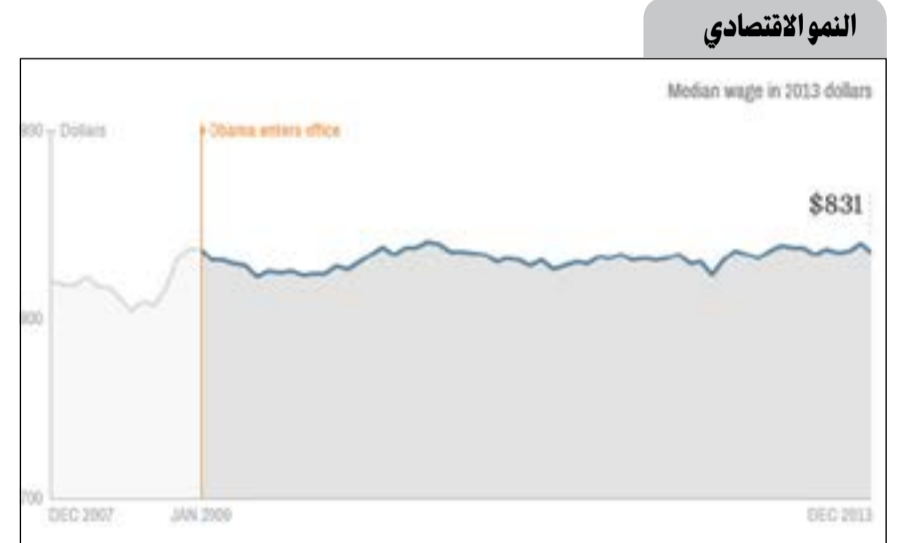
نمو الوظائف

أضاف الاقتصاد الأمريكي وظائف على مدار أربع سنوات متتالية ولكن ذلك لا يزال غير كاف لتعويض 8,7 ملايين وظيفة فقدت في أعقاب الركود، وعلى الرغم من النمو القوي للوظائف شهريا، فإنها قد تستغرق سنوات للعودة بسوق العمل إلى مستوى ما قبل الركود عندما كان معدل البطالة أدنى 5%.



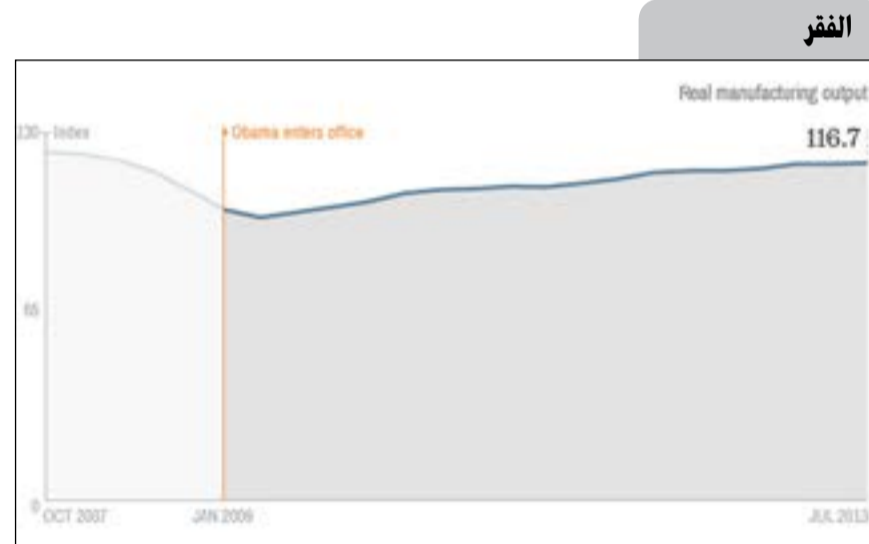
الأجور

حاصل العامل الأمريكي الذي يعمل بدوام كامل على 831 دولارا في الأسبوع في ديسمبر عام 2013، منخفضا دولارين عن تولي «أوباما» الرئاسة في يناير عام 2009.



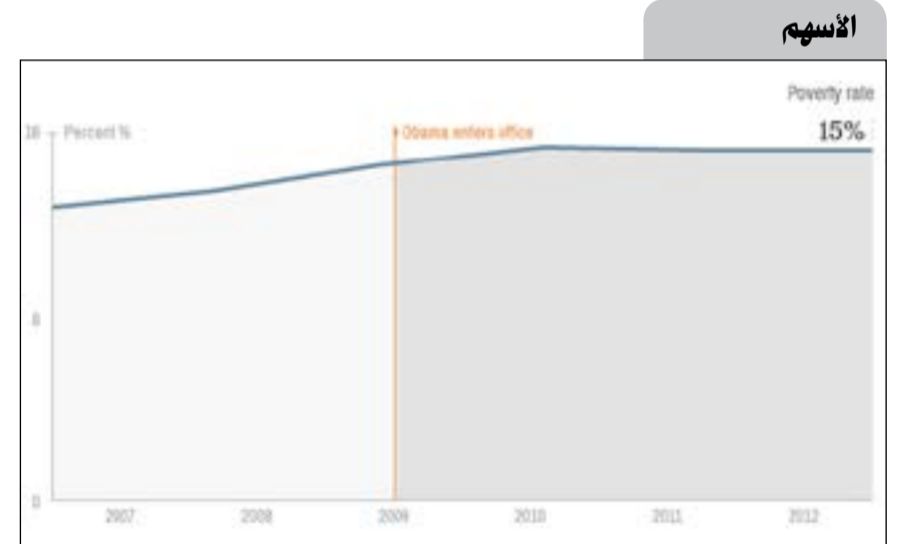
النمو الاقتصادي

ثم بعد ذلك تعافى الناتج المحلي الإجمالي بشكل متقطع وغير منتظم.



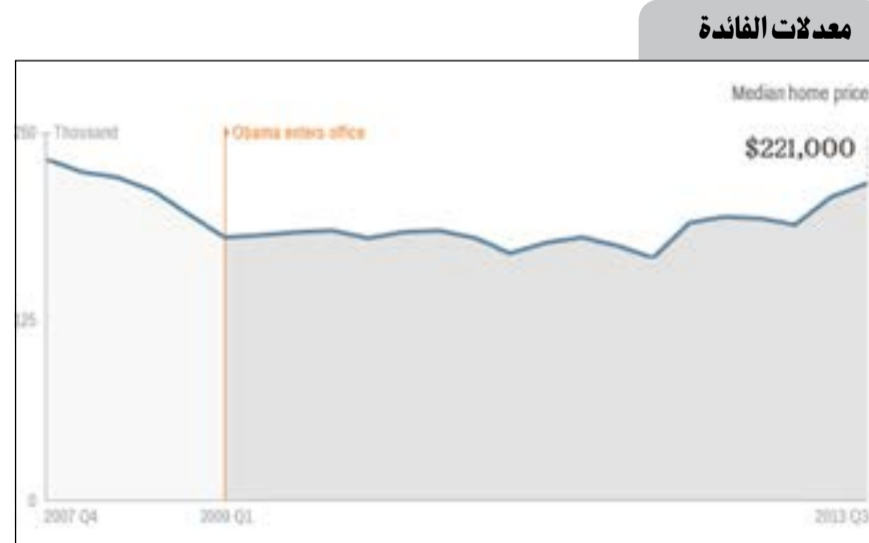
الفقر

«أوباما» ظل معدل الفقر عند 15% أو أعلى فقر وهو ما يعادل حوالي 15% من إجمالي سكان الولايات المتحدة، وخلال فترة رئاسة



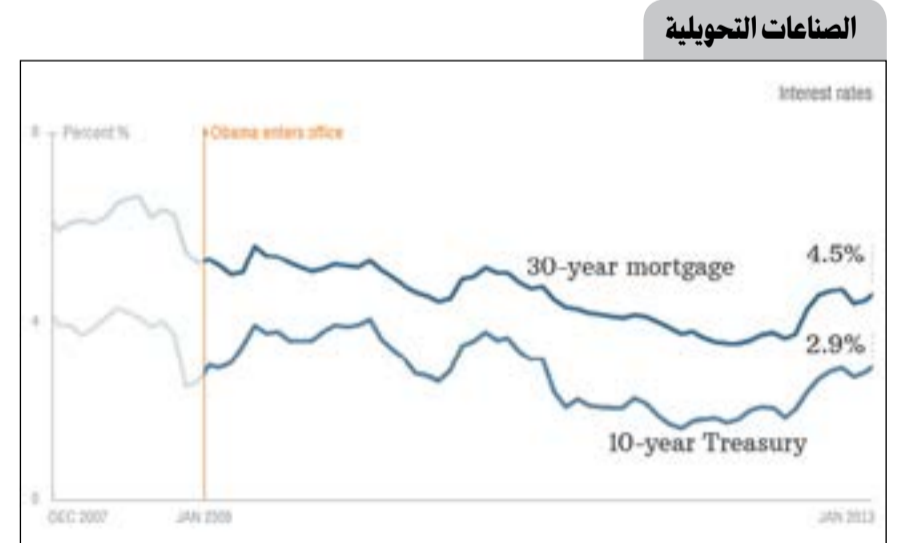
السهم

صعدت الأسهم بشكل ملحوظ، حيث عوض المستثمرون الذين احتفظوا باستثماراتهم في السوق خسائرهم مع وصول الأسهم لمستوى قياسي مرتفع عام 2013.



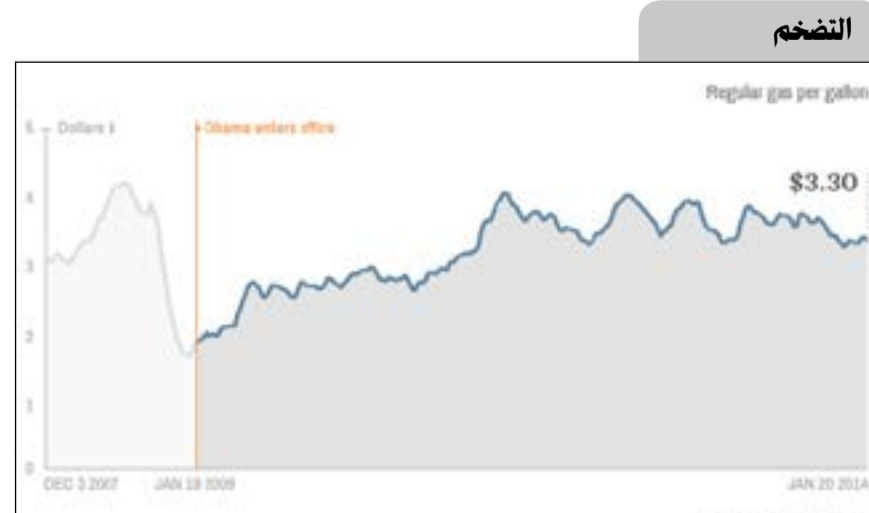
معدلات الفائدة

لقد كانت الأعوام القليلة الماضية جيدة بالنسبة للمقترضين، بينما تضر المدخرون حيث وصلت معدلات الفائدة على حسابات التوفير، والسندات، والأصول الأخرى



الصناعات التحويلية

بعد تعديله وفقا للتضخم، لا يزال إنتاج الصناعات التحويلية أدنى من ذروة ما قبل الركود، وفي الوقت نفسه، أضاف المصنعون 568 ألف وظيفة فقط منذ عام 2010، وهو ما يعد ربع ما تم خفضه في العامين السابقين.



التضخم

شهدت أسعار البزوين والغذاء طفرات نمو قليلة مؤقتة خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن بشكل عام لا يزال التضخم منخفضا نسبيا، مقيدا بركود الأجور.



أسعار المنازل

بالنسبة للطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة، يعد المنزل هو الأصل الأكبر بالنسبة للعائلة، لذلك فعندما يهبط متوسط الأسعار من 250 ألف دولار في سنوات الازدهار إلى 162 ألف دولار أوائل عام 2012، فإن أثر ذلك

يظهر من خلال الاقتصاد الأمريكي. ولكن بدأت أسعار المنازل في التعافي منذ ذلك الحين، حيث وصل متوسط سعر المنزل إلى 221 ألف دولار بنهاية عام 2013.